

التعريف التحفيزية للربط بالشبكة وأثرها

في تشجيع الاستثمار في فلسطين

تقديم: تهاني ابو دقة

الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة

مقدمة:

تزداد الحاجة عالميا للتفكير في انتاج الطاقة من خلال ما يعرف بتوظيف الطاقة المتجددة وتتسابق شركات انتاج معدات هذه الطاقة لتقديم ما هو أفضل وأنجع وأرخص. وعلى صعيد آخر يسعى السياسيون والتشريعيون الى تطوير التشريعات المحلية لكل بلد لتستوعب عملية توليد الطاقة المتجددة وتقنياتها ووضع معايير ضابطة لها ومعايير أخرى مشجعة لها من خلال سلة كبيرة من المحفزات لتشجيع الاستثمار في هذا المجال. كما وتسعى الدول وبشكل عالمي ومن خلال أروقة المحافل الدولية وبضمنها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والمجموعة الأوروبية-متوسطة ومجموعة حوض البحر الأبيض المتوسط وغيرها من المجموعات الى بذل قصارى الجهود لوضع خطط استراتيجية للأعوام الثلاثين القادمة بهدف زيادة استخدام الطاقة المتجددة أكثر فأكثر وتشجيع كافة المبادرات العالمية العاملة في هذا المضمار وكذلك تشجيع التحالفات والأطر المنطقية في سعيها للاستفادة من الطاقة المتجددة. بحيث أنه وبحلول العام 2020 يبدو منطقيا أن يتم استخدام ما يقارب 20% من الطاقة التي يحتاجها العالم من الطاقة المتجددة.

لقد تأسست الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة في فلسطين في العام 2008 من قبل نشطاء وشخصيات فلسطينية مهتمة بالطاقة المتجددة. تسعى الجمعية لتبني سياسات وطنية فلسطينية وعلى رأسها قانون التعريف التحفيزية للربط بالشبكة من اجل تشجيع الاستخدام الواسع للطاقة المتجددة في فلسطين وخصوصا من اجل توليد الكهرباء. ان الهدف من هذه السياسات هو فتح المجال للاستثمار الواسع بالطاقة المتجددة خدمة للتنمية المستدامة ودعما للبيئات المهمشة وحفاظا على البيئة ودعما للاستقلال الوطني الفلسطيني.

تسعى هذه الورقة الى اعطاء لمحة موجزة عن واقع الطاقة في فلسطين وافاق استخدام الطاقة المتجددة والسياسات المتوجب تبنيها في هذا الاطار. وتعرض هذه الورقة ايضا لقانون التعريف التحفيزية لتغذية الشبكة المقترح لتعميم استخدام اللوحات الكهروضوئية في المناطق الفلسطينية ومدى تأثيرها على فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل في فلسطين.

أولاً:- واقع الطاقة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

واقع الطاقة الفلسطيني يشير الى اعتماده شبه الكلي على الانتاج الاسرائيلي حيث أن الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدان بنسبة 80% تقريبا على الكهرباء المزودة من شركة الكهرباء الاسرائيلية، فقطاع غزة يتزود بحوالي 115 ميغا واط من شركة الكهرباء الاسرائيلية (64%) و 17 ميغا واط من مصر (9%) وحوالي 50 ميغا واط (27%) من خلال توليد الطاقة عبر شركة الكهرباء في قطاع غزة.

وقد أجرت السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة شاملة لبحث امكانية التزود بالكهرباء من خلال شبكة مصرية أردنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي تشرين أول 2008 انضمت فلسطين الى عضوية المشروع العربي للربط بالكهرباء جنبا الى جنب مع مصر، العراق، الأردن، ليبيا، لبنان، سوريا وتركيا. وفي عام 2008 أصبحت فلسطين عضوا في المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وفعالية الطاقة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهو مركز يتخذ من القاهرة مقرا له تأسس في حزيران 2008 بدعم من المجموعة الأوروبية والدنمارك وألمانيا. وتجدر الإشارة هنا الى حقيقة تزايد الطلب على الطاقة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي الضفة الغربية تزايد الطلب بنسبة (6.4%) سنويا ما بين الأعوام 1999 و 2005 بينما تزايد الطلب في قطاع غزة بنسبة (10%).

وتقوم شركات الكهرباء العاملة في فلسطين بتوزيع الطاقة فيما يقوم بعضها بإنتاج كميات محدودة للغاية. وهذه الشركات هي:

2- شركة كهرباء الشمال (NEDCO).

3- شركة كهرباء الجنوب (SELCO)

4- شركة كهرباء فلسطين في قطاع غزة

تحصل هذه الشركات على الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية بأسعار عالية وبكميات محدودة في الوقت الذي تعاني من ارتفاع الطلب على الكهرباء وخاصة في المدن.

ولا يوجد مصدر لتوليد الطاقة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية باستثناء تلك الطاقة التي يتم توليدها بالأساس عبر تقنية الكتلة الحيوية (Bio-mass) وغيرها والتي لا تتعدى نسبة الـ 9% من الاحتياج العام. واستنادا الى صفحته الالكترونية فان الجهاز المركز الفلسطيني للاحصاء قد نشر مبينا كميات الطاقة المستوردة للعام 2009 على النحو التالي:-

كمية الطاقة المستوردة في الأراضي الفلسطينية حسب شكل الطاقة والشهر، 2009¹

شكل الطاقة								الشهر
الزيوت والشحوم (طن)	الفحم (طن)	القار (طن)	غاز البترول المسيل (طن)	الكااز (ألف لتر)	السولار (ألف لتر)	البنزين (ألف لتر)	الكهرباء (ميغاواط.ساعة)	
118	540	380	14,298	1,001	37,370	12,848	356,526	كانون ثاني
57	824	142	10,287	623	36,446	10,107	328,307	شباط
72	211	532	10,550	473	44,104	12,399	350,028	آذار
115	336	704	10,574	197	42,506	13,224	308,869	نيسان
121	752	936	12,397	105	45,641	12,491	305,562	أيار
167	349	486	9,014	55	43,603	12,199	326,685	حزيران
128	175	1,811	9,750	208	42,257	15,158	349,104	تموز
140	193	406	10,680	70	48,276	14,893	354,109	آب
178	86	558	8,268	71	35,571	13,353	322,154	أيلول
156	938	801	8,287	146	45,420	15,093	320,400	تشرين أول
109	393	696	9,709	449	39,094	12,200	313,331	تشرين ثاني
151	575	292	11,286	434	40,784	13,326	347,865	كانون أول
1,512	5,372	7,744	125,100	3,832	501,072	157,291	3,982,940	المجموع

ثانياً:- واقع الطاقة المتجددة في فلسطين

لقد سبقت فلسطين باقي الدول العربية المحيطة في توظيف الطاقة المتجددة لأغراض الحصول على الطاقة. فمنذ منتصف سبعينات القرن المنصرم بدأ الفلسطينيون في استخدام ما يعرف بالسخانات الشمسية لأغراض تسخين المياه للمنازل، حيث يجري تركيب وحدات السخانات الشمسية وسعتها في الغالب 150 - 200 لتر فوق أسطح المنازل لتغذية هذه المنازل بالماء الساخن. وتحقق هذه التقنية ما نسبته 11-50% من الكفاءة بالاستناد الى طبيعة هذه الوحدات وحالتها مع مرور الزمن. وتوفر هذه التقنية على صاحب المنزل كمية من النقود سنوياً من خلال التوفير في استهلاك الكهرباء التي تلزم لتسخين المياه. ان ما نسبة 75% من المنازل

¹. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، 2009. بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين
الهيئة العامة للبترول، 2009. بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تستخدم تقنية السخانات الشمسية للحصول على الماء الساخن بينما تغطي هذه التقنية احتياجات غير المنازل كالمستشفيات والفنادق بنسبة تصل الى 20-40% فقط من هذه الاحتياجات². وتجدر الإشارة الى أن نسبة استخدام السخانات الشمسية - على الأقل في المنازل - في الدول المجاورة متدنية للغاية حيث لا تتعدى هذه النسبة الـ 10% في كثير من هذه الدول كالأردن وسوريا ولبنان. وتجدر الإشارة الى أنه وحتى العام 1999 كان هناك 15 مصنعا للسخانات الشمسية في الضفة الغربية تنتج 26 ألف سخان شمسي.

كما ويلجأ بعض المهندسين الفلسطينيين الى توظيف عملية التكييف والتبريد في المنازل من خلال ما يعرف بالتصميم البيئي (Climatic Design) حيث يوجهون المبنى ونوافذه بزوايا وفقا لحركة الشمس للاستفادة من الأشعة المباشرة ويتم في بعض التصميمات الاستفادة من ما يعرف "بالمداخن الهوائية" التي تترافق مع الاستخدام الأمثل للنوافذ المحبة للطاقة والجدران. كما واستبقت فلسطين غيرها من الدول العربية في الاستفادة من تقنية البيوت البلاستيكية في الزراعة، حيث يتم الاستفادة من أشعة الشمس في الدفيئات لأغراض نمو المزروعات. بالإضافة الى التجربة الفلسطينية الحديثة في استخدام الطاقة الحرارية الجوفية (Geothermal) كمصدر للتدفئة والتبريد.

أما بخصوص الحصول على التيار الكهربائي من خلال أشعة الشمس بالاستفادة من تقنية الخلايا الشمسية فتبدو أنها الأكثر نجاعة وخصوصا في تلك المناطق النائية أو المهمشة حيث بالامكان الاستفادة من هذه التقنية لكل منزل منفرد و/أو من خلال ربط مجموعة من المنازل بشبكة واحدة وخاصة في تلك المناطق أو التجمعات السكنية التي لا يتعدى فيها عدد المنازل 30 منزلا مثلا، أو للعيادات أو المدارس في تلك المناطق وتزداد الأهمية لتوظيف هذه التقنية خاصة في تلك الأماكن التي يهدد سكانها خطر الترحيل القسري من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي وخاصة في أعقاب انشاء جدار الفصل العنصري. ويوجد تطبيقات أولية في فلسطين ومن بينها تنفيذ الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والطاقة المستدامة مشروع انارة طريق وادي النار حيث تم تركيب 100 وحدة انار بالطاقة الشمسية على امتداد 5 كم من هذا الطريق.

ومن المبكر تقييم أي تجارب محلية مثلا تستخدم فيها الطاقة الشمسية لأغراض تحلية المياه، اما بخصوص الاستفادة من الكتلة الحيوية والتمثلة في الأخشاب ومخلفات الزراعة فانه يتم الاستفادة من الطاقة للأغراض المنزلية للطبخ وتسخين المياه. أما بخصوص الاستفادة من طاقة الرياح فان افاقها محدودة نظرا لحقيقة أن سرعة الرياح قليلة نسبيا ولذا فان مشاريعها فردية صغيرة لا تتعدى أصابع اليد. ومن المفيد الإشارة الى إمكانية توظيف الطاقة من خلال تقنية الغاو الحيوي حيث يوجد مخزون لذلك يصل الى 33 مليون متر منقوع ومن خلال تقنية الكتلة الحيوية.

وبالنظر الى حقيقة أن الضفة الغربية وقطاع غزة يعتمدان بنسبة 80% تقريبا على الكهرباء المزودة من شركة الكهرباء الاسرائيلية، وبالنظر الى حقيقة أن مساحات الأراضي المتاحة متدنية وأغلبها يتم الاستفادة منه لأغراض السكن وأخذا بعين الاعتبار أن ما نسبته 0.5% من اجمالي عدد السكان يعيشون دون وجود مصدر تيار كهربائي بالإضافة الى أن حوالي 4.5% لا يتمتعون بتيار كهربائي متواصل، بالنظر الى ذلك كله فانه يتحتم على الشعب الفلسطيني بذل جهود أكبر من غيره من الشعوب المستقلة في البحث عن مصادر للطاقة.

ثالثا:- الاطار القانوني الناظم لقطاع الطاقة في فلسطين.

تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية حاليا الادوات القانونية التالية:-

أولاً:- قانون رقم (12) لسنة 1995 بشأن انشاء سلطة الطاقة الفلسطينية حيث اشارت اشارت المادة السابعة الى اهمية "البحث والتطوير في استخدام كافة أنواع الطاقة المتجددة من طاقة شمسية وطاقة رياح وغيرها. أما المادة الرابعة فقد أناطت بسلطة الطاقة مهمة الرقابة الفنية على انشاء وتشغيل وصيانة المشاريع والشبكات الكهربائية ومهمة التنقيب عن كافة مصادر الطاقة والتعاون مع أي شخص طبيعي أو اعتباري بغية الاستفادة من الطاقة الى أقصى حد.

ثانياً:- قرار بقانون رقم (13) لسنة 2009 بشأن قانون الكهرباء العام. وجاء في المادة (2/2) من القانون أن أحد أهداف القانون هو "تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الكهرباء لتوفير الطاقة الكهربائية بصورة كافية وبأقل الأسعار". وقد طالبت المادة

(28) " سلطة الطاقة على تشجيع البحث عن مصادر الطاقة البديلة، وتنظيم استعمالها وفقاً للأنظمة التي تضعها لهذه الغاية ويصدرها مجلس الوزراء".

ثالثاً:- قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998 وقد ورد في المادة الثانية من القانون أن من أهداف هيئة تشجيع الاستثمار " تقديم الضمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة في فلسطين ومنح الحوافز للمستثمرين وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في فلسطين". لكن ولشديد الأسف فقد استثنت المادة الرابعة من القانون تمتع مشاريع انتاج وتوزيع الكهرباء واعادة تصنيع البترول ومشتقاته واعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة من المزايا والاعفاءات المنصوص عليها بالقانون التي تحتاج الى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء قبل أن تحظى بهذه المزايا.

رابعاً:- تحديات الطاقة المتجددة في فلسطين

أما عن التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين فانه بالامكان تلخيصها باربعة نقاط رئيسية:-

1- **الاحتلال الاسرائيلي:** حيث تسعى اسرائيل من خلال احكام سيطرتها الاقتصادية على قطاع الطاقة الفلسطيني الى استخدامه لأسباب أمنية، ولدى شركة كهرباء محافظة القدس تجربة مريرة مع الاحتلال الاسرائيلي الذي احتجز أكثر من مرة مولدات كهرباء استوردتها الشركة في الموانئ الاسرائيلية ولسنوات عديدة كما قامت الطائرات الحربية الاسرائيلية وفي الثامن والعشرين من حزيران 2006 بتدمير ستة محولات تابعة لشركة الكهرباء في قطاع غزة. أما بخصوص الطاقة المتجددة وتحديدا عندما يكون هناك حديث عن استخدام الخلايا الشمسية التي تحتاج الى مزيد من الأرض ومثل هذه المساحات الكبيرة تقع في المنطقة المصنفة " C " والخاضعة للسيطرة الكلية للاحتلال الاسرائيلي و بالمثل يمكن القول عن المناطق الواعدة لطاقة الرياح و الواقعة على التلال الخاضعة للاستيطان.

2- **الارادة السياسية الفلسطينية لتوظيف الطاقة المتجددة:** لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الأعوام 2008-2010 بتحديث سياسة الطاقة الخاصة بها من خلال سلطة الطاقة الفلسطينية وفي اطار الدعم الدولي لقطاع الطاقة الفلسطينية. ومن ضمن هذه السياسة العمل على تحسين البنية التحتية لقطاع الطاقة، والعمل على سن القوانين والتشريعات. ولا يوجد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لغاية الان قانون للطاقة المتجددة ولا يوجد أيضا أي اقرار لحوافز تشجيعية لمن يقوم بتغذية شركات توزيع الكهرباء العاملة بالتيار الكهربائي وهو ما يعرف بنظام الـ (Feed-In Tariff). وتعكف سلطة الطاقة الفلسطينية حاليا على اعداد مسودة مشروع قانون للطاقة المتجددة في فلسطين وذلك للسير به حسب القانون لاعتماده لينضم الى السلة القانونية الفلسطينية.

3- نقص الخبرات العملية المحلية في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة

4- **تدني نسبة الوعي بخصوص الطاقة المتجددة.** ويلزم لذلك مجموعة من الأنشطة وبضمنها ادخال مساق الطاقة المتجددة في المناهج التعليمية وبضمنها الجامعات وتحديدا كليات الهندسة. بالإضافة الى توظيف الاعلام العصري لهذه الغاية.

خامساً:- السياسات والتشريعات التي نسعى لتبنيها

على صعيد التشريعات فانه يتوجب على الجهات التشريعية الفلسطينية تحقيق ما يلي:

1- أن تلغي من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني استثناء مشاريع الكهرباء واعادة تصنيع البترول ومشتقاته من التمتع بالمزايا والاعفاءات الواردة في هذا القانون واشتراطها الحصول على موافقة مجلس الوزراء للتمتع بهابمعنى أن تلغي الاستثناء الوارد في المادة الرابعة من القانون.

2- أن تلتزم سلطة الطاقة بما هو مطلوب منها وفقا للقانون الذي أنشأها وتحديدا فيما يتعلق بـ " البحث والتطوير في استخدام كافة أنواع الطاقة المتجددة من طاقة شمسية وطاقة رياح وغيرها. وقد شدد قانون الكهرباء في مادته (28) على أن تعمل " سلطة الطاقة على تشجيع البحث عن مصادر الطاقة البديلة، وتنظيم استعمالها وفقاً للأنظمة التي تضعها لهذه الغاية ويصدرها مجلس الوزراء"

3- يتوجب تفعيل مجلس الطاقة الذي حددته المادة السابعة من قانون سلطة الطاقة والتشديد على أن يترأس المجلس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ويضم في عضويته رئيس سلطة الطاقة ومدير عامها وأربعة أعضاء يعينهم رئيس السلطة الوطنية لمدة سنتين قابلة للتجديد. ويدخل في مهام المجلس " اعداد مشاريع الأنظمة اللازمة لسلطة الطاقة " (المادة 6/8). وعلى المجلس أن يقدم برنامجاً أو برامج للتنمية (مادة 10)

4- يتوجب أن يشمل باب التعريفات في قانون الكهرباء الساري تعديل تعريف المشروع الكهربائي الخاص حيث ورد في التعريف على أنه " أي مشروع كهربائي يعمل لإنتاج الطاقة الكهربائية للاستخدام الخاص ويشمل مولدات الكهرباء الخاصة وينبغي هنا حذف عبارة الاستخدام الخاص أو اضافة للاستخدام الخاص أو العام بهدف تحقيق ربح.

5- يتوجب أن يلعب مجلس تنظيم قطاع الكهرباء دوره المحدد له في قانون الكهرباء وبشكل خاص ما حددته المادة (6) من أهداف وبضمنها:

- مراقبة كل ما يتعلق بنشاط قطاع الكهرباء، إنتاجاً ونقلأً وتوزيعاً واستهلاكاً، بما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، ومراعاة مصالح مستهلك الطاقة الكهربائية ومصالح منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية.

- العمل على تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في كافة أنشطة التوليد والتوزيع في قطاع الطاقة الكهربائية"، وماحدته المادة (9) من مهام وصلاحيات لمجلس وبضمنها التوصية إلى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية". وكذلك ما ورد في لمادة (13) بضرورة " مراجعة ودراسة الأسعار المطروحة من قبل الشركات ومقارنتها بالتعرفة المقررة من قبل مجلس الوزراء ورفع التوصية بشأنها لسلطة الطاقة على أن يراعي المجلس في تحديد التعرفة التالي:

أ- حماية المستهلكين من الأسعار الاحتكارية.

ب- تكاليف الفاقد الفني وكفاءة الخدمة وتسديد الأموال المقترضة حسب برنامج التطوير والاستثمار للشركة.

ت- شرائح التعرفة وشرائح المستهلكين.

ث- عوائد مقبولة على رأس المال المستثمر.

ج- حوافز تحسين الخدمة وطرق العمل.

ح- قانون تشجيع الاستثمار واعتبارات استخدام الطاقة البديلة.

خ- يجوز أن تختلف التعرفة لشرائح المستهلكين وفق كمية وزمن الاستهلاك ويجوز أن تتغير التعرفة المفروضة بين وقت الذروة وأوقات الاستخدام الأخرى.

سادساً:- قانون الطاقة المتجددة الذي نسعى لتبنيه

تعكف حالياً سلطة الطاقة الفلسطينية على اعداد مسودة مشروع قانون للطاقة المتجددة في فلسطين. اننا نسعى من أجل أن يشمل هذا القانون النقاط التالية:

1- أن يتضمن القانون كل ما ينظم عملية الاستفادة من كافة مصادر الطاقة المتجددة وهي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة المائية.

2- أن يدعم القانون عملية ترشيد الطاقة من خلال تشجيع تلك النظم والأجهزة التي تهدف الى ذلك سواء أكان ذلك من المصاييح المؤثرة للطاقة والمواد العازلة حرارياً والمنظمات الكهربائية ... الخ.

3- أن يتم التعاون مع كافة الوزارات المعنية لاعداد قائمة بالأراضي التي تصلح لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة، على أن تصدر التعليمات المرادفة لحظر استخدام هذه الأراضي لغير غايات الطاقة المتجددة . ونقترح لذلك أن تحدد سلطة الطاقة مع الجهات ذات الاختصاص المواقع الجغرافية في فلسطين التي يوجد بها مؤشرات مشجعة لاستغلال الطاقة المتجددة وأن يتم ادراج هذه المناطق في مشاريع التنظيم الهيكلي وان يتم تحديد مساحات هذه الأراضي وتظليلها على المخططات الهيكلية بلون خاص بالطاقة المتجددة وأن يتم اعلام أصحابها بذلك وبخبرون ما بين الابقاء على ملكية هذه الأراضي شريطة عدم استخدامها الا لأغراض الطاقة المتجددة أو الاتفاق وإياهم على استملاكها حكوميا وفقا للقانون لأغراض الطاقة المتجددة.

4- أن يكون الهدف من القانون هو الاستغلال الأقصى لمصادر الطاقة المتجددة وتشجيع الاستثمار بها بالإضافة الى حماية البيئة.

5- أن يتضمن القانون تنظيمًا للعلاقة ما بين سلطة الطاقة والجهات الرسمية الأخرى ومنتج الطاقة المتجددة سواء أكان هذا الانتاج لأغراضه الخاصة و/أو لأغراض التوزيع بالجملة أو بالتجزئة على أن يجري تحديد معايير هذا التوريد.

6- أن يتضمن القانون تشريعات تبيح لأي مستثمر و/أو صاحب قطعة أرض غير مؤشر عليها أنها ضمن الأراضي المخصصة للطاقة المتجددة أن يتقدم بطلب لأن ينشئ على أرضه مشروعًا للطاقة المتجددة، بمعنى إتاحة الفرصة الاختيارية للراغبين في الاستفادة والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة.

7- أن يتم النظر في طلبات الترخيص المقدمة المكتملة لتوليد الطاقة المتجددة خلال فترة سريعة جدا لا تتعدى الستة أشهر.

8- أن يتضمن القانون تنظيمًا للعلاقة ما بين منتج الطاقة المتجددة (بغض النظر عن كميتها) ومزود الطاقة على أن يتضمن ذلك سعرا تحفيزيا لتشجيع انتاج الطاقة المتجددة (Feed- In Tariff).

9- أن ينشئ القانون وقفية على شكل صندوق لتشجيع انتاج الطاقة المتجددة يهدف الى توفير الدعم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة عى أن يضم في عضويته فراد من القطاع الخاص اضافة الى الرسميين على أن يخصص للصندوق مبالغ من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية العامة كنقطة بداية وبعدها يعتمد الصندوق على نفسه من عوائد الاستثمار والهبات والمساعدات غير المشروطة.

سابعا:- قانون التعرفة التحفيزية لتغذية الشبكة Feed-In Tariff

ان قانون تغذية الشبكة هو اجراء مؤقت يهدف لدعم منافسة الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة مع الكهرباء التقليدية , وهو لمدة محددة سلفا يجري فيها تناقص التعرفة التفضيلية حتى تصل إلى مستوى تكلفة الكهرباء التقليدية , لهذا يجري مراجعة التعرفة باستمرار.

ان ما تسعى الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة إلى تحقيقه في فلسطين هو الحق لمنتج الكهرباء بالطاقة المتجددة ان يزود كامل الكهرباء المنتجة للشبكة وان يتلقى تعرفة تفضيلية بالمقارنة مع سعر الكهرباء المنتجة بالطريقة التقليدية وذلك طوال مدة محددة سلفا ب 20 عاما .

من يمول قانون تغذية الشبكة ؟

- تفوض شركات توزيع الكهرباء بتغطية فارق السعر بتوزيعه بالتساوي على كافة مستهلكي الكهرباء

- هذا النظام يعمل دون نفقات حكومية أو أية أعباء إضافية على الموازنة العامة , وليس رهن بسياسة الحكومات وموازنتها مما يضمن الاستقرار في تطبيقه والامان للمستثمرين .
- قانون تغذية الشبكة محرك لتخفيض تكلفة اللوحات الشمسية, ففي العام الماضي انخفضت الأسعار بحدود 30% جراء انضمام العديد من الدول لتبني القانون مما وسع السوق وزاد المنافسة وأفضى لتقليل التكلفة.
- تخفيض التكلفة يقلل من قيمة التعرفة التفضيلية للمشاريع الجديدة فقط مما يبقي المشاريع القائمة تتمتع بتعرفة تفضيلية ثابتة منذ قيام المشروع وبما يكفل عائد ثابت ومضمون .

وحتى يعمل قانون تغذية الشبكة بكفاءة ويحقق الاهداف المرجوة منه فانه يتوجب ان ترافقه سلسلة من الإجراءات مثل تسهيل إجراءات الترخيص وتيسير عملية الربط بالشبكة (التي تقاومها في العادة شركات الكهرباء) وتوضيح أهمية القانون لتشجيع المستثمرين للمبادرة باستخدامه بالإضافة الى تسهيل الإجراءات البنكية لمنح القروض التمويلية. وهذا ما يوضح السبب وراء عدم تمكن فلسطيني واحد من الاستفادة من هذا القانون الذي تطبقه سلطات الاحتلال في القدس المحتلة.

يشكل قانون تغذية الشبكة محرك لتحسين كفاءة الأنظمة الشمسية و ضمانة موثوقة للاستثمار. ان الدفع يتم حسب قانون تغذية الشبكة وفق كمية الكهرباء التي يجري تزويدها للشبكة , وكلما زادت كفاءة النظام الشمسي كانت ربحية النظام أعلى وهذا ما يدفع نحو تحسين أداء اللوحات الشمسية باستمرار لإنتاج أقصى ما يمكن من الكهرباء في المدة الزمنية المحددة لسريان الاتفاق . ان ربط تغذية الشبكة حسب القانون بفترة محددة زمنيا ب20 عاما هو ضمانة مرضية لمنح قروض مصرفية تغطي مشاريع تغذية الشبكة. إن الحصول على قروض مصرفية لتمويل مشاريع تغذية الشبكة في ألمانيا مثلا سهل وعادي وميسر لاحتواء المشروع على الضمانات الكافية لأي مصرف.

ينبغي ان ينص قانون تغذية الشبكة على تخصيص تعرفة متنوعة للأشكال المتنوعة من الطاقة المتجددة بحيث يتم:

- تمييز التعرفة حسب نوع اللوحات الشمسية وحجم المشروع , بحيث تعطى اعلى تعرفة للوحات الشمسية المتوافقة مع البناء وخاصة الواجهات الزجاجية الخارجية (BIPV) يليها اللوحات الكهروضوئية على سطوح المنازل الفردية , ثم اللوحات الكهروضوئية على سطوح المؤسسات والمصانع , وتعرفة اقل للمزارع الشمسية المقامة على سطح الارض .
- اعتماد تعرفة اقل للمولدات التي تعمل بالرياح لتكلفتها الأقل
- اعتماد تعرفة تفضيلية للكهرباء المنتجة من الغاز الحيوي لدفع المستثمرين للاستفادة من هذا المجال وتطويره .
- اعتماد تعرفة تفضيلية للكهرباء الناتجة من محطات تدوير القمامة ومكبات النفايات ومعالجة المياه العادمة بهدف توجيه الاستثمار بهذه المصادر التي لا يتم الاستفادة منها راهنا .

ثامنا:- اثر التعرفة التحفيزية لتغذية الشبكة على الاستثمار وفرص العمل

ان المشروع المقترح من الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة يتمحور حول تعميم استخدام اللوحات الكهروضوئية لتوليد الكهرباء وذلك بالتطبيق الفوري للتعرفة التحفيزية لتغذية الشبكة في المناطق الفلسطينية. ان اعتماد تعرفة تتراوح بين ضعفي سعر الكهرباء التقليدية في حالة المزارع الشمسية المقامة على الارض المفتوحة و ثلاثة اضعاف في حالة المزارع الشمسية المقامة على اسطح البيوت. ان تنفيذ هذا المشروع كفيل باحداث انتشار سيع جدا للوحات الكهروضوئية وبتكلفة كلية لا تتجاوز 140مليون دولار في السنة كما هو موضح في الجدول التالي.

المجال	القدرة الكهربائية ميغاواط	قيمة التعرفة التحفيزية (ضعف سعر السوق)	المبلغ السنوي اللازم لتغطية التعرفة (مليون دولار)
المزارع الشمسية على سطح الأرض	350	2	85
أسطح المؤسسات التجارية أو الصناعية أو الزراعية	100	2.5	35
أسطح البيوت الفردية	50	3	20
المجموع	500		140

النتائج المتوقعة لهذا المشروع الوطني:

- يوفر المشروع إنتاج 2000 ميغا واط ساعة يوميا كافية لسد احتياجات حوالي 150 ألف بيت من الكهرباء يتم إنفاق 250.000 دولار يوميا لشرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية أو الدول المجاورة أو ثمن الوقود المطلوب لتوليدها.
- يوفر المشروع فرص دخل جديدة ل 7000 أسرة بمعدل 150 دولار شهريا ول 2500 منشأة بمعدل 500 دولار شهريا
- يتيح المشروع المجال لتأسيس 875 منشأة جديدة بمعدل دخل شهري 4000 دولار شهريا
- يوضح المشروع 3 مليار دولار للاقتصاد الوطني
- يوفر إمكانية إنشاء مصنع للوحات الشمسية بطاقة 100 ميغاواط سنويا مما يوفر 100 فرصة عمل جديدة
- يوفر 10 آلاف فرصة عمل جديدة من فنيين ومهندسين وعمال ذوي خبرة في تركيب وتشغيل وصيانة الأنظمة الشمسية .
- يمكن أن يشكلوا قاعدة مهنية تقود التوجه القادم للدول العربية حيث تفتقد للخبرات البشرية بهذا المجال
- يساهم المشروع في تقليل فاتورة الرعاية الصحية لما يوفره من بيئة نظيفة
- يوفر حوالي 21000 طن كربون شهريا يتسنى لنا مبادلتها بما قيمته 20 مليون دولار سنويا إذا ما انضمت فلسطين لاتفاق كيوتو .
- إن توفير ثمن الكهرباء (بمعدل 85 مليون دولار سنويا) و20 مليون دولار ثمن تبادل الكربون سنويا , يبقى التزامات الحكومة لتنفيذ هذا البرنامج اقل من 35 مليون دولار سنويا
- يوفر المشروع استثمارات كبيرة كان يمكن توظيفها لنقل الكهرباء بين محطة التوليد المركزية ونقاط التوزيع , حيث ان هذا المشروع ينشأ مراكز توليد للكهرباء على تماس مباشر بنقاط التوزيع دون الحاجة الى الاستثمار في شبكات نقل وتوزيع جديدة
- يخلق المشروع ديناميكية جديدة تدفع عجلة النمو وتعزز استقلال الاقتصاد الوطني بتوفير سوق جديد ومصادر جديدة ليست خاضعة لسيطرة إدارة الاحتلال ولا لتقلبات السوق وارتفاع أسعار مصادر الطاقة التقليدية .
- ينشط المشروع مراكز البحث ويوسع من دورها في إسناد الاقتصاد الوطني باحتياجات تطويره .